المراد بالامر الثاني ما صدق اي افراده وبالاول مفهومه فهم اي من اللفظ
اي من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الامر لان دلالته من الكلام
اللام لا من الصيغة ويدخل في كلامه ما استعمل من صيغ الامر في غير
الامر مجازا كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد نحو اعملوا
ما شئتم لان استعمال اللفظ في معنى مجازي لا يمنع فهم المعنى الحقيقي
منه فتامل اي ميز انتباها بهذا الى ان من في كلام المصنف فصل
امر من ما يميز من باب باع بمعنى افصله عن غيره والامر الخ
الامر مبتدا خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر وغلط
من قال ان قوله هو اسم جواب الشرط وحذفت منه الفا اذ القاعدة
انه متى اجتمع مبتدا وشرط وكان المبتدا مقدما فان لم يقترن ما
بعده بالفا وليم يكن صالحا لان تباشره الاداة كان خبرا وجواب الشرط
محذوف وان اقترن بالفا او كان صالحا لان تباشره الاداة جعل جواب
الشرط وكان الخبر محذوفا لان في الكلام حذف مبتدا فقدره
ومفهم الامر فالمراد الامر اللغوي وهو الطلب وانما احتيج الى هذا
ليندفع التنافي بين قوله والامر وقوله بعد هو اسم ولا يرد عليه
لام الامر فانها دالة على الطلب وضعا لكنها مفتقرة اي ما تدخل
عليه والكلام انما هو فيما دل على ذلك استقلالا محل اي
حلول فهو مصدر او مكان حلول فهو اسم مكان ففيه على الاول
متعلق به وعلى الثاني بمحذوف اي اعني فيه لان اسم المكان
لا تعمل نحو بالرفع خبر محذوف تقديره ذاك نحو بالنصب
مفعول لفعل محذوف اي اعني او الخ صه بسكون الهاء وكان
الاولى ان يمثل بنحو نزال ودراك لان اسمية ما ذكره معلومة مما
تقدم لانهما يقبلان التنوين وهيهل معناه اقبل وتعدي
بعلى او قدم وتعدى بنفسه او عجل وتعدى بالباء ومنه اذا ذكر
الصالحون فحيهل بعمر واللام في حيهل محتمل ان تكون ساكنة في
كلام الناظم وان تكون مفتوحة منونة وبلا تنوين كما افاده
الفزن والاحتمال الثاني بعيد لما فيه من الوقف على المنصوب المنون

بصوت

بصورة الرفع والجر واعلم انه كما يتعين كون الكلمة الدالة على الطلب
فعل امر عند انتفاء قبول النون يتعين كون الكلمة الدالة على معنى
المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبوله لما كان بمعنى اتوجع وان بمعنى
اتضجر ويتعين كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضيا
عند انتفاء قبول التالفير عارض كهيهات بمعنى بعد وشتان
بمعنى افترق فهذه ايضا اسماء افعال قال ابن غازي ولوضوح التصريح
بالدلالة لقال وما يكن منها الذي غير محل فاسم كهيهات ووي
وهيهل فان انتفى قبول الفعل التالفير عارض كما في افعل في التعجب
وما عد او ما خلا وحاشا في الاستثنا وحبذا في المدح فانها افعال
ماضية مع انها لا تقبل التالكن عدم قبول التاعارض نشا من
استعمالها في التعجب والاستثنا والمدح بخلاف اسما الافعال فانها
غير قابلة التالذاتها وان كانت ضد بمعنى اسكت الخ جري على
الصحيح من ان مدلول اسم الفعل هو الفعل كما سياتي بيانه

اي وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الافعال غير محل لهذه العلامات فاسم الخ اهـ حفني

قال بعضهم اي من الاسم وفيه نظر لانه تكلم في
هذا الباب انما هو على المعرب والمبني من الافعال الا ان يقال انه ذكرها هنا استطرادي والمعرب والمبني مشتقان من الاعراب
والبنا وللاعراب معان في اللغة منها الابانة والتحسين والازالة
واما اصطلاحا ففيه مذهبان احدهما انه لفظي واختاره الناظم
وعرفه في التسهيل بانه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة
او حرف او سكون او حذف والثاني انه معنوي واختاره كثيرون
وعرفوه بانه تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها
لفظا او تقديرا والبنا في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها
الثبوت وفي الاصطلاح عرفه في التسهيل بانه ما جيء به لبيان
مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا
او تلعما من سكون فعلى هذا هو لفظي وقيل هو معنوي وعليه
فيعرف بانه لزوم اخر الكلمة حركة او سكونا لغير عامل او اعتلال
وانما عمم المصنف المعرب على الاعراب الذي في قوله والرفع والنصب

Copyright © King Saud University